اقرار لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه

جامعة القادسية/ كلية:
الدراسات العليا
نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الدكتوراه :محمد شاكر ناصر

قسم :اللغة العربية اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة امتياز في اللغة العربية / اللغة والنحو وعليه وقعنا .

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	عدنان عبد الكريم محمد	استاذ		رئيسا
2	صالح كاظم عجيل	استاذ		عضوا
3	ميثم مهدي صالح	استاذ مساعد		عضوا
4	طراد عبد القادر خضاب	استاذ مساعد		عضوا
5	باسم فدعي خضير	استاذ مساعد		عضوا
6	اسمهان سامي امين	استاذ مساعد		عضوا ومشرفا

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. ياسر علي عبد
عميد كلية الآداب
/ / ٢٠١

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الآداب/قسم اللغة العربية

الأحكامُ القِيميَّةُ في كُتبِ معاني القرآنِ

رسالة قدَّمها

محمَّد شاكر ناصر

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة القادسية

وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربيَّة وآدابها/لغة

بإشراف

أ.م.د. أسيل سامي أمين

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله أحكم الحاكمين والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمّد وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين. وبعدُ

فالناظر في أحكام النحويين يجدها قد استوعبت المادة اللغويَّة بمختلف أنماطها التعبيريَّة، وقد كانت هذه الأحكام تدور في مستويين، مستوى اختصَّ في الأبواب النحويَّة، وهي أحكام الإعراب، وأحكام البناء الأسلوبي للتراكيب، وهي أحكام الهدف منها وضع قواعدَ للمتكلِّمين – بعد عصر الفصاحة – لانتحاء سمت العرب في كلامهم. والمستوى الآخر تمثَّل بأحكام القيمة التي يصدرها النحويون لتقويم النصوص اللغويَّة، والظواهر اللهجيَّة، وهي أحكام تبحث في صحَّة التراكيب والظواهر اللهجيَّة من عدمها، ويسعى من خلالها النحويون إلى بيان جودة النصوص ورداءتها، أو يضعون تقويمًا كميًّا لمدى شيوع تلك النصوص والظواهر اللهجيَّة في الاستعمال.

ولأهمية كتب معاني القرآن التي مثَّلت مرجعًا رئيسًا للمدونات النحويَّة بعامَّة والتفسيريَّة بخاصَّة، ولشيوع أحكام القيمة فيها التي تُعدُّ ظاهرةً بارزةً للعيان، وهو الأمر الذي بدا لي ظاهرة تستحقُّ الدراسة، ويُزاد على الشيوع ميدان هذه الأحكام؛ فهي قد سُلِّطت في غالبها على القراءات القرآنيَّة، واستوعبت مختلف المستويات اللغويَّة لتلك النصوص، فضلاً عن رغبتي في أن أدرسَ موضوعًا في القرآن الكريم ، أو له صلة به؛ لذا رأيت في الموضوع ما يستحقُّ الدراسة، بعد استشارتي لعدد من الأساتيذ الفضلاء الذين أيدوني في دراسته، ومنهم أ.د. جواد كاظم عناد، وأ.د. حامد عبد المحسن، وأ.د. سعاد كريدي كنداوي.

وقد درستُ هذه الأحكام في كتب معاني القرآن للكسائي(ت ١٨٩هـ)، والفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ)، والزجاج (ت ٣١١هـ)، والنحاس (ت ٣٣٨ هـ). أمَّا كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) فقد استثنيته من الدراسة؛ لخلوه من هذه الأحكام، مع رجوعي إليه عند الحاجة، وبلحاظ المسوِّغات آنفة الذكر فقد تركتُ عنوان الأطروحة من غير تحديد زماني أو ذكر الكتب المدروسة، فكان العنوان (الأحكام القيميّة في كتب معاني القرآن).

والملاحظ على هذه المؤلفات اختلاف منهجها في تتبع آيات القرآن، إذ كان كتاب معاني القرآن للكسائي جمعًا وإعادةَ بناء للكتاب الأصلي؛ لذا اقتصر على عدد قليل من آيات القرآن،

ووردت آراء الكسائي فيه موجزة واعتمد جامع الكتاب الدكتور عيسى شحاتة على الآراء التي ذكرها العلماء الآخرون للكسائي. في حين نجد كتابي معاني القرآن للفرَّاء ، ومعاني القرآن للأخفش لم يستقصِ مؤلفاهما جميع آي القرآن ، بل وقفا على آيات دون أخرى ، أمَّا الزجاج فتناول آي القرآن بالشرح جميعها ، ومثله فعل النحَّاس مع اختلافهما في وجوه البحث في تلك الآيات؛ إذ اقتصر النحاس في شرحه للقرآن على الجانب التفسيري الروائي في الغالب فقلَّ في معانيه بحث الجوانب اللغويَّة ، لذا استندتُ كثيرًا إلى كتابه إعراب القرآن ، إذ رجعتُ إليه كلما أعوزني رأي النحاس في المسائل التي خلا منها كتابه معاني القرآن ، وقد كان النحاس عندما يعرض قضيَّةً فيها مشكل لُغويّ يُحيلُ إلى كتابه إعراب القرآن. وقد شكَّل هذا الاختلاف في التناول إحدى الصعوبات التي واجهتها في كتابة الأطروحة ، إذ كان عليَّ أن أختار الشواهد التي اشتركت في ذكرها متون الدراسة جميعها، وهذا الأمر متعسِّر في الغالب ، لذا يجد القارئ الكريم تفاوتًا في ذكر الشواهد والآراء لأصحاب متون الدراسة، إذ قلَّ ورود شواهد للكسائي، والأخفش، والنحاس، في حين كثُرت شواهد الفرَّاء والزجاج.

ومن المشاكل الأخرى التي واجهتني سعة الهيكل التصنيفيّ لأحكام القيمة في تلك المدونات الأمر الذي اقتضى التفصيل فيها وذكر الشواهد لها من متون الدراسة، وهو الأمر الذي كان لابدَّ منه لبيان مفهوم هذه الأحكام، وطريقة استعمالها؛ لذا يجد القارئ كثرة النصوص في الأطروحة وتضخم حجمها .

ولا أزعم أنَّ هذا الموضوع بكرٌ لم تنله أقلامُ الدارسين قبلي ؛ إذ وجدتُ دراستين تناولتا الأحكام القيميَّة بعامة ، هما رسالة الأحكام النوعيَّةِ والكميَّةِ في النحو العربيّ حتَّى نهاية القرن الرابع الهجري، للباحث صباح علاوي خلف السامرائي. ودراسة الباحث نزار الحميداوي الأحكام التقويميَّة في النحو العربيّ (دراسة تحليليَّة) . والتي هي في الأصل رسالة ماجستير ، وطبعها صاحبُها بكتاب.

والدراستان كما هو واضح من عنوانيهما بعيدتان عن كتب معاني القرآن وإن دخلت هذه المصنفات في الحدود الزمانية لهما، وقد رأيت أنَّهما لم تعطيا للموضوع حقَّه من البحث – مع عدم التقليل من شأن الدراستين وما أفادتا به هذه الأطروحة– فالدراستان فضلاً عن عدم تطرقِهما إلى كتب معاني القرآن إلَّا في النزر اليسير، فهما لم تنظرا إلى أحكام القيمة على أنَّها قيمٌ متغيرةٌ من نحويٍّ إلى آخر ، ومن زمانٍ إلى آخرَ، ولم تحاولا المقارنةَ بينَ هذهِ الأحكامِ عند النحويين بل

كانتا مجردَ سردٍ لنصوص استُعملت فيها هذه الأحكامُ، ولم تُفرِّقا بين الأحكامِ القيميَّة والأحكامِ النحويَّةِ القياسيَّةِ، أعني الوجوبَ والجوازَ والمنعَ ، وهذا الأمرُ بدا جليًّا في أطروحة (الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري) إذ كانت تتألفُ من أربعةِ فصولٍ، شغل حكما الواجبِ والجائزِ ؛ وهما حكمان قياسيان ؛ فصلين منهما هما الفصلُ الأول والثاني. فضلاً عن عدم بحثِهما عن الأحكامِ القيميَّة بصورةٍ تطبيقيَّةٍ في مؤلفاتِ النحويين، وإغفالِ الأسسِ المعرفيةِ والمنهجيّةِ التي لها الأثرُ في تحديدِ قيم النصوص ، سوى الفصل الذي عقده الباحث صباح السامرائي وتحدَّث فيه عن الأدلة النحوية للأحكام القيميَّة بشكل نظري.

وقد اتبعتُ في الأطروحة منهجًا وصفيًّا تحليليًّا؛ إذ قمتُ بتتبع هذه الأحكام في متون الدراسة، وبيان مفاهيمها و أسلوبيَّة استعمالها، بطريقة وصفيَّة توخيتُ منها إعطاءَ صورةٍ واضحةٍ عن هذه الأحكام، واستعنت بالمنهج التحليلي بخاصَّة في بيان الأسس المعرفيَّة والمنهجيَّة التي ينطلق منها أصحاب متون الدراسة في إصدارهم أحكام القيمة على القراءات والظواهر اللهجيَّة، وقد استعنت بالوصف والتحليل في الفصل الثاني من الباب الأوَّل من الأطروحة الذي كان دراسةً تطبيقيَّةً لهذا الأحكام في متون الدراسة ومقارنتها ببعض المتون الأخرى لنحويين معاصرين لأصحاب متون الدراسة ومتأخرين عنهم.

وقد رجعتُ في الدراسة إلى مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع، والدراسات الجامعيَّة والبحوث، وقد تنوَّعت قائمة المصادر بين الكتب النحويَّة وكتب أصول الفقه والمعاجم، وغيرها، فكان من أهم المصادر النحويَّة التي رجعت إليها كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمقتضب للمبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) ، والأصول في النحو لابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، و رجعت إلى مجموعة كبيرة من المراجع و لعلَّ أهمها كتاب القراءات القرآنيَّة في كتب معاني القرآن للدكتور جواد كاظم عناد، وكتاب الدلالة المعجميَّة والسياقية في كتب معاني القرآن للدكتور علاء الأمير شهيد، ورسالة الأحكام النوعيَّة والكميَّة في النحو العربيّ حتَّى نهاية القرن الرابع الهجري للباحث صباح علاوي خلف السامرائي ، فضلاً عن كتب اللهجات وأهمها كتاب اللهجات العربيَّة في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، وغيرها من المصادر.

وقد انتظمت الأطروحة في بابين سبقهما تمهيد، شكَّل التمهيد مدخلاً لا بُدَّ منه لفهم مكوناتها، إذ كان من الضروري البدء بمقاربات يُحَدَّدُ في ضوئها التصوّر العامّ للموضوع، ما

المقصود بالأحكام القيميَّة؟ وما علاقتها بالأحكام النحويَّة ؟ وما العلاقة بين الأحكام القيميَّة في النحو، والنظم المعرفيَّة الأخرى في الثقافة

العربيَّة ؟ وما موقف النحويين والباحثين من تلك الأحكام ؟

وعُنيَ الباب الأول بالبحث عن الأحكام القيميَّة في حركتها الإجرائيَّة في كتب معاني القرآن مما اقتضى تقسيمه على فصلين عُنيَ الفصل الأوَّل بدراسة الأحكام القيميَّة في مستواها المفهوميّ وأسلوبيَّة استعمالها في كتب معاني القرآن . وفي سبيل الوصول إلى تحديد المفهوم كان لا بُدَّ من البحث أوَّلًا عن المعنى اللغويّ لتلك الأحكام قبل أن تُصبح مفاهيمَ يتداولها النحويون في مصنفاتهم، وقد تكفَّل المعجم بتلك المهمة، ومن ثمَّ البحث عنها بعد أن أصبحت مفاهيمَ يستعملها النحويون في مصنفاتهم ، والبحث عن كيفية استعمال كتب معاني القرآن لهذه المفاهيم، وبيان مدى اطِّرادها في هذه المصنفات، وقد اتّبعتُ منهجيةً تقوم على بيان هذه الأحكام في علم أصول الفقه، وعلوم الحديث – إن كانت مستعملة في هذين العلمين أو كان هناك ما يُقابلها – وبيان المتعينات المعرفيَّة المؤتلفة والمختلفة بين مفهومها في هذين العلمين ، ومفهومها في علم النحو، ولاسيما عند أصحاب كتب معاني القرآن ، ومن ثمَّ صياغة فكرة عن هذه الأحكام وبيان إن كانت مطَّردة، وذات قيم ثابتة أو لا ؟ وفي سبيل تحقيق تلك الغاية فقد قسَّمت الفصل على ثلاثة مباحث :

انصرفتُ في المبحث الأول إلى دراسة قيم أحكام الصواب والخطأ، فبحثتُ فيه أحكام : الصواب، والصحيح، والمستقيم، بوصفها تُمثِّل قيم أحكام الصواب في كتب معاني القرآن. ومثَّلت قيم أحكام الخطأ أحكام : الخطأ، والغلط، واللحن، والمحال.

في حين خصَّصتُ المبحث الثاني لدراسة قيم مستوى الجودة والرداءة، وقسَّمته على قسمين – على وفق أسلوبيَّة استعمال كتب معاني القرآن لهذه الأحكام – عُني القسم الأول بالبحث عن الأحكام الثنائيَّة في الاستعمال، وهي ثنائيَّة الحسن والقبح، و ثنائيَّة الجيد والرديء، و ثنائيَّة القوي والضعيف . وعُنيَ القسم الثاني بدراسة قيم أحكام الجودة والرداءة المفردة، وبحثت فيه أحكام : البعيد، والبيِّن، والعربيّ، والمختار.

ودرستُ في المبحث الثالث قيم الأحكام الكميَّة، وقسمته على قسمين : عُني القسم الأوَّل بدراسة أحكام القيمة الدالَّة على الكثرة، ودرستُ فيه أحكام : المطَّرد، والغالب، والكثير. وتناول القسم الثاني أحكام القيمة الدالَّة على القلَّة، وهي أحكام: النادر، والقليل، والشاذّ.

وتناول الفصل الثاني مسألةَ تعدُّد الأحكام القيميَّة التي يصدرها النحويون على الظواهر اللغويَّة والنصوص الممثِّلة لها، وقد عُنى هذا الفصل بقضيتين ؛ الأولى : الاتفاق والاختلاف في الأحكام القيميَّة عند أصحاب كتب معاني القرآن تجاه الظواهر اللغويَّة من جهة، وبيان أحكام القيمة عند النحويين الآخرين لتلك الظواهر، ومسألة ثبات القيمة واطِّرادها ونسبيتها وإطلاقها عند أصحاب كتب معاني القرآن؛ وبيان تغيُّر القيمة مع تقدُّم الزمان عند النحويين مما شكَّل منطلقًا لبيان أحكام القيمة في المدونة النحويَّة. والأخرى : مسألة الحكم القيميّ والتّوجيه، فقدرة النحويّ على التوجيه تُعدُّ مُحَدِّدًا رئيسًا في نظرته للنصِّ، وما يسبغه عليه من حكم قيميّ. ودرستُ هذين الجانبين بصورة تطبيقيَّة على بعض الظواهر الصوتيَّة والصرفيَّة والنحويَّة . إذ درستُ في المبحث الأول ظاهرةً صوتيَّةً ناجمةً عن الاختلاف في عادات الأداء الصوتيّ للهجات العربيَّة، الأمر الذي ألقى بظلاله على الصور الأدائية للقراءات القرآنيَّة؛ فجاءت متباينةً تبعًا لتلك العادات ، إذ اختصَّ ببيان ما يطرأ على أصوات اللين من ميل إلى الانسجام، وهو الأمر الذي عُرف في المدونة النحويَّة بـ (الإتباع).

وفي المبحث الثاني تناولتُ الأحكام القيميَّة لأصحاب كتب معاني القرآن على الظواهر اللغويَّة التي تتعلق بالبنية الصرفيَّة، إذ درستُ في البنية الفعليَّة أحكامهم على ظاهرة كسر حرف المضارعة (الياء)، و المشكلات التي تتعلَّق بالاشتقاق وتناولتُ فيه عدَّة قراءات قرآنيَّة، و تناولتُ في دراسة البنيَّة الاسميَّة الأحكام القيميَّة على بعض المشكلات التي تتعلَّق بالبنية الاشتقاقيَّة، وصيغ الإفراد والجمع في ضوء القراءات القرآنيَّة الممثِّلة لتك المشكلات.

أمَّا المبحث الثالث فقد شرعتُ فيه بدراسة الأحكام القيميَّة على بعض الظواهر النحويَّة؛ إذ درستُ فيه بعض المسائل النحويَّة .

ومثَّل الباب الثاني الدراسة المعرفيَّة لأحكام القيمة في كتب معاني القرآن، فعُني ببيان المنطلقات الفكريَّة والمنهجيَّة التي ينطلق منها النحويّون في تحديد قِيَم النصوص اللغويَّة، وفي ترجيح صور أدائيَّة على أخرى ، وقد قسَّمتُه على فصلين، عرض الفصل الأوَّل للأصول الاستدلاليَّة النحويَّة للحكم القيميّ، وهي تندرج تحت قسمين، خصَّصتُ القسم الأوَّل لدراسة الأصول الاستدلاليَّة النقليَّة، وتناول أصلين، الأوَّل: النصُّ اللغويُّ، والثاني: الإجماع. وتناول القسم الثاني: الاجتهاد النحويّ وطرق الاستدلال، وضمَّ : القياس، والتعليل، ونظريَّة العامل.

وإذ عُنيَ الفصل السابق ببيان أثر الأصول والنظريات النحويَّة في إصدار الحكم القيمي، فإنَّ الفصل الثاني عُنيَ ببحث قضيتين تُعدَّان مرجعيّةً رئيسةً في إصدار الحكم القيميّ في متون الدراسة، القضية الأولى تستمد وجودها من النصِّ اللغويِّ نفسه، وما يتمتع به من خصائصَ جعلته يتميَّز عن بقيَّة النصوص، سواء أكانت هذه الخصائص تتعلق بطريقة كتابته، أي رسمه المتميز الذي عُدَّ ضابطًا من ضوابط صحَّة القراءة القرآنيَّة، وعُدَّت موافقته أو مخالفته معيارًا مهمًّا من معايير إصدار الحكم القيميّ، أم على صعيد تعدُّد الصور الأدائية لذلك الرسم، وهو ما عُرف بالقراءات القرآنيَّة، وقد أفاد أصحاب معاني القرآن من هذا التعدُّد في الأداء فاستعملوه معيارًا يستندون إليه في إصدار الأحكام القيميَّة على القراءات، وكان للسياق اللغويّ للنصِّ أثر بارز في الحكم القيميّ فضلًا عن المعنى الذي ينتج عن ذلك السياق، فكان أصحاب معاني القرآن يُفاضلون بالاستناد إليه بين القراءات، ولمَّا كانت هذه المعايير تستمد وجودها من النصِّ لذا كانت تحت عنوان: (المعايير النصيَّة وأثرها في إصدار الأحكام القيميّة).

وإذ كانت المعايير السابقة تستمدُ وجودها من وجود النصِّ، فإنَّ المعايير الأخرى – التي تُمثِّل القضية الثانيَّة – تستمد وجودها من ذهنيَّة أصحاب معاني القرآن، ومن محيطهم الثقافي الذي شكَّل مرتكزًا رئيسًا في نظرتهم للنصِّ، فمما لا شكَّ فيه أنَّ ثقافة النحويّ تؤثِّر– بشكل أو بآخر –على رؤيته للتركيب القرآني وعلى طريقة تحليله لهذا التركيب وتذوقه له. وللمذهب الكلاميّ للدارس وما يُؤمن به من معتقدات أثرٌ في نظرته للنصِّ وفي محاولة تطويعه لما يُؤمن به، وفضلاً عن المرجعيَّات الكلاميَّة فقد كان للمرجعيات الفقهيَّة أثرها البالغ في إصدار الحكم القيميّ في كتب معاني القرآن؛ ولاسيما على القراءات القرآنيَّة، التي انبنت بالاستناد إليها العديد من الخلافات بين المذاهب الفقهيَّة، لذلك فقد تنوعت الأحكام القيميَّة في كتب معاني القرآن بالاستناد إلى المذاهب الكلاميَّة والفقهيَّة المختلفة التي ينتمي إليها أصحاب هذه الكتب، لذا بحثتُ هذه القضيَّة تحت عنوان : (المرجعيات العقديَّة والفقهيَّة وأثرها في الأحكام القيميّة).

وتلت هذه الفصول خاتمة بيَّنتُ فيها أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها في الدراسة. وتبعتها قائمةٌ بالمصادر والمراجع التي اعتمدتُها في الأطروحة.

وفي الختام لا يسعني إلَّا أن أتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى الأستاذة المشرفة على الأطروحة أ.م.د. أسيل سامي أمين؛ لما بذلته من جهد لا يُوصف في قراءة الأطروحة وفي إبداء الملاحظات القيمة التي أسهمت في إخراجها على هذا الصورة، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى

أ.د سعاد كريدي كنداوي لسؤالها الدائم عن مجريات الأطروحة، وما أبدته من رعاية خاصَّة لي في دراستي للماجستير، وفي السنة التحضيريَّة في دراستي للدكتوراه، فجزاهما الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وأُقدّمُ للأساتيذ أعضاء لجنة المناقشة المحترمين جهدي المتواضع الذي أطمحُ أن ينال رضاهم، وسوف ألتزمُ بملاحظاتهم جميعها التي تهدف إلى تقويم الأطروحة، وإزالة عوجها، وما فيها من خطأ، وزلل فهما من طبيعة العمل الإنساني، فما أخطأتُ وتعثَّرتُ فيه فمن نفسي وغفلتي، وما أحسنتُ فيه فبمَنِّ الله وتوفيقه، والحمدُ لله في الأوّل والآخرِ.

الخاتمة

توصَّلتُ من خلال الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- تبيَّن من خلال الدراسة أنَّ أحكام القيمة هي أحكام لغويَّة وصفيَّة تُمثِّل مرحلةً متقدِّمةً من التقعيد، تنظر إلى النصِّ اللغويّ في الاستعمال من حيث القبول والرفض ، والجودة والرداءة ، وغيرها، وهي تُمثِّل مرحلة من مراحل إصدار الأحكام اللغويَّة لتقعيد اللغة .

٢- بيَّنت الدراسةُ أنَّ الأحكام القيميَّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدلولها اللغويّ مع انتقالها إلى حيز الاصطلاح، وأنَّها لم تكن تحمل طبيعةً فلسفيَّةً بقدر ما تحمل صبغةً اجتماعيَّةً تُعبِّر عن مراتب قيم القبول والرفض الاجتماعية، وقد استعار النحويون هذه القيم ليُعبِّروا بها عن أحكام تخصُّ اللغة، والدليل على ذلك أنَّ هذه الأحكام لم تستقر في الاصطلاح بل كانت تُستعمل بمعناها اللغويّ، فنحويّ يُعبِّر عن استعمال بأنَّه جيد في حين يصفه الآخر بالحسن، ومرة يقول ضعيف وآخر يقول غير معروف أو قبيح ، وهذا يعني أنَّها ليست مفاهيم نحويَّة مستقرة يُمكن الركون إليها في وضع قاعدة مستقرة ؛ لأنَّها غير واضحة الاستعمال.

٣- تبيَّن وجود تشابه في استعمال أحكام القيمة في الحقول البيانيَّة، وهذا الأمر يمكن تفسيره من جهتين، الأولى: الاشتراك بالمادة، وهي النصُّ اللغويّ على اختلاف مستوياته (القرآن، والحديث النبوي، وكلام العرب). والأخرى: النسق الثقافيّ السائد في التفكير البيانيّ الإسلاميّ الذي يتسم فيه العلماء بالموسوعيَّة الثقافيَّة، وتعدُّد الاختصاصات، وهو الأمر الذي يجعل تشابه الاصطلاحات التي تُستعمل في هذه العلوم أمرًا لا إشكال فيه مادامت تنطلق من منطلق واحد، هو العقل البيانيّ، فضلاً عن اشتراك العلوم البيانيَّة جميعًا في اللغة.

٤- اتضح من الدراسة سعة الهيكل التصنيفيّ للأحكام القيميَّة في كتب معاني القرآن، واستيعابها للظواهر اللهجيَّة والقراءات القرآنيَّة، وذلك في ضوء إخضاعها للتقويم النوعيّ والكميّ، مع وعي بالخصائص التعبيريَّة التي تُميِّز مستويات الأداء اللغويّ من شعر، ونثر، وتبيَّن أنَّ ثمَّة

خصوصيَّة لأحكام القيمة في هذه المصنفات ، ولا سيما معاني القرآن للفرَّاء ، فهذه المؤلفات انطلقت من النصِّ القرآني إلى التقعيد النحوي ، فهي انطلقت من الدراسة التطبيقيَّة إلى الإجراءات النظرية ، وتجلى ذلك في ضوء افتراض أوجه قرائية محتملة للقرآن الكريم .

٥- قد توزَّعت أحكام التقويم على مستويات متعدِّدة؛ فكان ثمَّة أحكام يُمكن أن تُسمى أحكام المستوى الصوابيّ، إذ عُنيت ببيان قيمة التراكيب اللغويَّة من جهة الصواب اللغويِّ من عدمه، وهي أحكام (الصواب، والصحيح، والمستقيم، والخطأ، والغلط، واللحن، والمحال). وتبيَّن أيضًا أنَّ أصحاب كتب معاني القرآن قد أخضعوا مستويات الأداء اللغويّ إلى نوع آخر من التقويم، هو مستوى الجودة والرداءة، وقد استوعبت المادة اللغويَّة من جهة الحسن والقبح، والجودة والرداءة، والقوة والضعف. وفي مقابل هذه الأحكام نجد أحكامَ التقويم الكميّ التي استُعملت لبيان مدى شيوع التراكيب والظواهر اللهجية في الاستعمال مثل كثير وقليل ونادر...إلخ.

٦- تبيَّن شيوع أحكام الجودة والرداءة في كتب معاني القرآن، وسيادتها على أحكام الصواب والخطأ، إذ لا وجه للمقارنة بين ورود هذين النوعين من الأحكام، وقد كان حكما الحسن والقبح الحكمين الأكثر حضورًا في هذه المصنفات، وهما حكمان رئيسان في المنظومة النحويَّة ترجع إليهما الأحكام جميعها التي تُعنى ببيان الجودة والرداءة. مع وجود ما يُميِّز كل حكم على حدة من جهة المفهوم والاستعمال؛ فقد جاء حكما الحسن والجيد – وهما حكمان متقاربان في الدلالة والاستعمال– لبيان الجودة في التراكيب اللغويَّة، وإن كان حكم الحسن أشمل من حكم الجيد فقد جاء ليصف التراكيب اللغويَّة على مستوى اللفظ، والمعنى، في حين أكثر ما اُستُعمل حكم الجيد لتقويم التراكيب من جهة المعنى. واستُعمل حكم القوي في مسائل التَّوجيه، للتعبير عن الوجه المختار فيُوصف بأنَّه وجه قوي. وقد ارتبط هذا الحكم بنظرية العامل ارتباطًا وثيقًا.

٧- اُستُعملت أضداد الأحكام السابقة، وهي أحكام (القبيح، والرديء، والضعيف) بوصفها أحكامًا سلبيَّة ذات قيم متباينة من حيث القبول والرفض؛ فقد تُستعمل بوصفها أحكامَ رفضٍ في بعض الأحيان، في حين تُستعمل في أحيان أخرى بوصفها أحكامَ قبولٍ لكنَّها تدلُّ على انحطاط في قيمة التراكيب أو الظواهر اللغويَّة، وانحسارها غالبًا في مستوًى لغويٍّ مُحدَّد هو مستوى الضرورة الشعريَّة.

٨- استُعملت أحكام الجودة والرداءة المفردة متمثّلةً بأحكام (البعيد، والعربي، والبيِّن) بدلالات مختلفة؛ فاستعمال حكم بعيد جاء مقاربًا لاستعمال أحكام القبيح، والرديء. في حين استُعمل حكم البيِّن ليدُلَّ على الوضوح والظهور، ومثَّل مستوًى من مستويات فصاحة الكلام، وغالبًا ما استُعمل لبيان قيمة التركيب على المستوى المعنويّ. واستُعمل حكم العربيّ للدلالة على سلامة العبارة، أو اللفظ ودخول التركيب في الكلام العربيّ، وكان هذا اللفظ عائمًا لا يتبيّن فيه

المستوى بشكلٍ دقيقٍ؛ لذا كان في أكثر استعمالاته مرافقًا لأحكام الجودة والكثرة، وشاع استعمال هذا الحكم عند المتقدمين؛ لاهتمامهم بتأصيل الكلام وإحكام صلته بكلام العرب.

٩- أكثر ما استُعمل في كتب معاني القرآن من أحكام التقويم الكميّ القليل، والكثير في حين لم يرد حكم الغالب في هذه المصنفات سوى مرتين، واستُعمل حكم النادر ثلاث مرات فقط، وقلَّ جدًّا عندهم استعمال حكم المطَّرد. وثمَّة تعبيرات أخرى عندهم استُعملت لتدلَّ على التقويم الكمي، وهي تعبيرات (لا يكاد يُقال) أو (لا يكاد يُعرف) وأمثالهما؛ إذ استُعملت لتدلَّ على حكم القليل، وفي بعض الأحيان على النادر، ووجدتهم يستعملون الكثير، والقليل بصيغة التفضيل (أفعل) فيقولون: (أكثر، وأقل). وقد تباين المقصود من استعمالهم لهاتين الصيغتين؛ فقد يستعملون صيغة (أكثر) في مقابل القليل؛ فتدلُّ على حكم الكثير في حين يستعملونها في بعض المواضع في مقابل الكثير؛ فتدلُّ على حكم الغالب. والأمر نفسه تكرَّر مع صيغة (أقل)؛ إذ أُستُعملت في مقابل (الكثير) فدلَّت على (القليل) في حين أُستُعملت في مقابل (القليل) فدلَّت على (النادر).

١٠- تبيَّن من الدراسة التطبيقيَّة لأحكام القيمة في متون الدراسة، اختلاف أصحاب كتب معاني القرآن في تحديد القيم للنصوص اللغويَّة، إذ حكم بعضهم على تحقُّقات معينة بقيم إيجابيَّة في حين حكم آخرون عليها بقيم سلبيَّة، وقد كان هذا الاختلاف في بعض المواضع بين أصحاب المدرسة الواحدة، وقد امتدَّ عن مدى استقرائهم للنصوص، وقدرة النحويّ منهم على التوجيه، وهما من الأمور التي كانت أسبابًا رئيسةً في ارتفاع قيمة بعض النصوص والظواهر اللهجيَّة التي حُكم عليها في متون الدراسة بقيم سلبيَّة عند النحويين اللاحقين لهم، إذ استندوا إلى التوجيه بوصفه آليَّةً تُسهم في تحقيق الاتساق بين النصوص والقواعد النحويَّة، يُزاد على ذلك استناد بعض النحويين المتأخرين إلى اللهجات العربيَّة في الحكم على النصوص، وهذا ناتج عن توسّعهم في الاستقراء والاعتداد باللهجات التي جاءت على وفقها تلك النصوص.

١١- تبيَّن من دراسة الأسس المعرفيَّة لأحكام القيمة في متون الدراسة، أنَّهم كانوا ينطلقون من مجموعة من المنطلقات الفكريَّة والمنهجيَّة في تحديد قِيَم النصوص اللغويَّة، وفي ترجيح صور أدائيَّة على أخرى، وهذه المنطلقات تنقسم على قسمين، الأول : الأصول والنظريات النحويَّة، والثاني: الأدلة النصيَّة والمرجعيات الثقافيَّة، وتبيَّن وجود تذبذب واضح في الاستناد إلى دليل موحَّد بين أصحاب متون الدراسة، إذ قد يُفضِّل أحدهم السماع على القياس في حين يستند آخر إلى القياس ويُفضِّله على السماع، وفي أحيان أخرى يُفضّلون المرجعيات النصيَّة على الأصول والنظريات النحويَّة، ولعلَّ لهذا التذبذب أثره الواضح في اختلافهم في تحديد القيم للنصوص اللغويَّة.

١٢- تبيَّن وجود تباين في موقف أصحاب كتب معاني القرآن في الاستناد إلى المعيار الواحد نفسه؛ فالسماع بوصفه معيارًا في تحديد القيمة في متون الدراسة، تذبذب استنادهم إليه؛ فمرَّة يحتكمون إلى الاستعمال الكثير، وأخرى يستندون إلى الاستعمال القليل، وتبيَّن أنَّ عدَّ الإجماع – في ضوء ما ورد في متون الدراسة – من الأصول الاستدلاليَّة للنحو العربيّ أمر فيه نظر؛ فهم يُعبِّرون بالإجماع في هذه المتون بوصفه صورةً من صور الاطِّراد والكثرة في السماع المقابل للقلَّة والشذوذ، وتبيَّن أنَّ ثمَّة تباينًا واضحًا وعدم اطِّراد في الاستدلال بالإجماع في إطلاق الأحكام القيميَّة في متون الدراسة، فهم يعتدُّون به – على تفاوت بينهم – تارةً ويبنون في ضوئه استدلالاتهم، وتارةً أُخرى يرفضونه ولا يُقيمون له وزنًا في الاستدلال. والأمر نفسه ينسحب على القياس وما تبقى من النظريات النحويَّة.

١٣- تبيَّن اتخاذ أصحاب كتب معاني القرآن جميعهم رسم المصحف معيارًا في إصدار الحكم القيميّ على القراءات القرآنيَّة على تفاوت بينهم في الاستناد إلى هذا المعيَّار على وفق من مواقفهم من القراءات القرآنيَّة، ففي حين لم يتقيَّد الفرَّاء بالرسم تقيّدًا تامًّا، بل كان يعتدُّ به في الغالب ما وجد له وجهًا في العربيَّة، نجد التزامًا كبيرًا من الأخفش بالرسم، إذ كان يتَّبع رسم المصحف، ويُشير إلى القراءة بأنَّها خلاف الكتاب، وفي هذا الموقف حكمٌ قيميٌّ ضمنيٌّ بعدم رضاه عنها، وكان يُصرِّح في الغالب باختيار القراءة الموافقة للمصحف وإن خالفت الأقيسة النحويَّة، أو السماع الكثير. وقد كان الزجاج أكثر من سابقيَه تمسّكًا بالرسم، وكان الرسم القرآني معيارًا واضحًا في الحكم القيميّ عنده. أمَّا النحاس فموقفه من الرسم لم يكن مطَّردًا، إذ تغاضى في بعض الأحيان عن شرط موافقة القراءة للرسم، ولكنَّه في أغلب الأحيان لم يعترف بالقراءات التي تخالفه بل عدَّها من قبيل التفسير وليست قراءات قرآنيَّة.

١٤- قد كان أصحاب كتب معاني القرآن متفاوتين في استنادهم إلى المعنى، إذ كان الفرَّاء والنحاس أشدَّ تمسكًا بهذا المعيار من الباقين، وقد تضافر هذا المعيار مع المرجعيات التفسيريَّة، والسياق اللغويّ في إصدار الحكم القيميّ، والأمر نفسه ينسحب على السياق اللغويّ، وتعدُّد القراءات، وإن كان هذان المعياران أكثر استعمالاً عند الفرَّاء والزجاج من الباقيين.

١٥- من الأسباب التي أدت إلى تعارض الأحكام القيميَّة وعدم اطرادها هو خلط أصحاب متون الدراسة بين منهجين في التقويم ؛ منهج القرَّاء الذين يعتدون بصحة السند، وموافقة القراءة لرسم المصحف. ومنهج النحويين الذين يُحكّمون أصولهم ونظرياتهم النحويَّة في محاكمة النصوص. وثنائية المنهج هذه نتجت من ثنائيَّة الاختصاص، فالكسائي أحد القرَّاء السبعة، وهو رأس المدرسة الكوفيَّة، والفرَّاء تلميذه في النحو، وهو صاحب اختيار في القراءة، والأمر نفسه ينطبق على الأخفش فهو نحوي بصري مشهور، وكان صاحب اختيار في القراءة

أيضًا، فهذه الثنائيَّة في الاختصاص كانت سببًا في تأرجح أحكامهم وعدم استقرارها على منهج واحد.

١٦- قد شكَّلت المرجعيات الثقافيَّة مرتكزًا رئيسًا في نظرة أصحاب متون الدراسة للنصِّ، إذ حكموا بالجودة على القراءات القرآنيَّة التي جاءت موافقةً لما يؤمنون به من منطلقات كلاميَّة، ومذاهب فقهيَّة، فمّما لا شكَّ فيه أنَّ طبيعة ثقافة النحويّ تؤثِّر على رؤيته للتركيب القرآني وعلى طريقة تحليله لهذا التركيب وتذوقه له. وللمذهب الكلاميّ للدارس وما يُؤمن به من معتقدات أثرٌ في نظرته للنصِّ وفي محاولة تطويعه لما يُؤمن به.